

مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2012

الاخذاري بن صالح: ماجستير علوم سياسية تخصص الجماعات المحلية جامعة الجزائر 03

شرفاوي مصطفى: ماجستير قانون دولي لحقوق الانسان.

مقدمة:

تعتبر عملية تنمية الريف الجزائري من أهم التحديات التي واجهت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وبإتباع سياسات متنوعة فرضتها الظروف التي مرت بها الجزائر مع العلم بأن عدد سكان الريف الجزائري في تزايد مستمر حيث يبلغ عددهم حسب آخر الإحصائيات 13970.00 نسمة¹، موزعين على 979 بلدية من أصل 1541 منها 562 بلدية في الشمال و 287 بلدية في الهضاب و 130 بلدية في مناطق الجنوب، وتعتبر بلدية ريفية كل بلدية يقل معدل التمدن فيها عن 50 % والكثافة السكانية فيها أدنى من متوسط الكثافة في المنطقة التي توجد فيها (الشمال، الهضاب، الجنوب). وبالنسبة لعدد العائلات الريفية فهو يبلغ 1.750000 عائلة وفئة الشباب نسبة 70% تتجاوز أعمارهم 30 سنة، ونسبة 50 % إناث، و 50 % ذكور، و 4563 تجمع سكاني²، يضاف إليها إمكانيته الطبيعية المتنوعة، من أراضي زراعية وثروة حيوانية متنوعة وموارد مائية مما يكسبه مكانة إستراتيجية من أجل تحقيق التنمية وبالتالي يصبح لديه أهمية اقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية المتنوعة في توفير الموارد المالية قصد تفعيل برامج التنمية الريفية بالجزائر؟ وهل حققت أهدافها المرسومة؟

ولكي نجيب عليها سنستعرض أهم المراحل التي مرت بها التنمية الريفية وذلك بالتركيز على أهم مواردها التمويلية أولاً: المرحلة الاشتراكية (التسيير الذاتي والثورة الزراعية 1963. 1988)

وهي تعرف بمرحلة التنمية الزراعية والتي تعرف بأنها: " مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكال القطاع الزراعي مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع"³، وعرفتھا المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنها: " استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية الموارد المالية، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الزراعية"⁴ وهي تتطلب التخطيط السليم المبني وفق أسس علمية وتوفير الدعم المالي والفني والتكنولوجي لتحسين نوعية المنتجات الزراعية، وفتح مناصب شغل وتمكين المزارع من المحافظة على علاقته بالأرض والتمسك بها وعدم تركها عرضة للضياع والإهمال، وبناء على هذا نجد أن الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة كان شغلها الشاغل هو كيفية استغلال الأراضي الزراعية وخاصة المستثمرات

الأكثر غنى في البلاد و التي تركها المعمرون الفرنسيون حيث عملت على إسناد مهمة تسييرها للفلاحين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي الذي تم تبنيه سنة 1963 بموجب المرسوم 63/65⁵، كما أنشأ الديوان الوطني للإصلاح⁶، الزراعي الذي أسندت له مهمة تسيير قطاع التسيير الذاتي بشكل مركزي لتحقيق التنمية الزراعية ، و الهدف من تبني نظام التسيير الذاتي هو العمل على امتصاص نسبة البطالة المرتفعة خاصة في الريف و النهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وحماية الأراضي الزراعية من الإهمال والضياع، ورد الاعتبار للفلاح الذي عانى الظلم والجور من المعمرين الفرنسيين، و تحسين مستواه المعيشي وظروفه الاجتماعية والثقافية والصحية ، خاصة وأن أغلب السكان من الريف يعانون من الفقر بنسبة مرتفعة .

ولعل من أهم أسباب ارتفاعه معدلاته في المناطق الريفية هو افتقار سكان الريف للأصول الإنتاجية المتطورة خاصة في المجال الزراعي وعدم توفر إمدادات الري الثابتة بالإضافة إلى ظاهرة التصحر وقساوة المناخ والجفاف و الكوارث الطبيعية وعدم تمكنهم من الوصول للأسواق وقلة الخدمات التعليمية والصحية وندرة المياه النقية، وعدم توفر قنوات الصرف الصحي والحرمان من السكن وعدم تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائيين والحرمان من العيش بحرية وأمان⁷، وتميزت هذه المرحلة بنمط التخطيط المركزي بهدف التحكم في حركية الموارد الطبيعية والبشرية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة. وذلك رغم من قلة الإمكانيات المادية نقص الإطارات الفنية المؤهلة بسبب رحيل جل الكوادر الفرنسية العاملة في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، فتبنت هذا النظام للتحكم في العقار الفلاحي وبسط هيمنة الدولة عليه وهو يقوم على المبادئ التالية:

أ- هو نظام يكرس التوجه الإيديولوجي للدولة وفق المبادئ الاشتراكية القائمة على الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج.

ب- تبني نظام لامركزية التسيير أي أن الفلاحين هم من يقومون بتسيير مزارعهم .

بالإضافة إلى هذا النمط التنظيمي نجد أن السلطة تبنت أسلوب التخطيط، فكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي ركز بنسبة كبيرة على القطاع الصناعي حيث بلغ نصيبه 5.40 مليار دينار بينما نصيب الاستثمارات الفلاحية بلغ 1.26 مليار دينار وهذا يدل على أن السلطة فضلت القطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي كما أنها أعطت أولوية للقطاع العام على القطاع الخاص تبعا للتوجه الاشتراكي الذي تبنته عقب الاستقلال.

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية

والتي تزامنت مع المخطط الرباعي الأول 1970-1974 غير أن القطاع الزراعي لم يخصص له غلاف مالي كبير، بل تم التركيز على بناء قاعدة صناعية كبرى حيث ظهرت مدن وأقطاب صناعية كبرى في الشمال ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة ، وذلك بالرغم من وضع قانون الثورة الزراعية والذي يهدف إلى إعادة بناء المجتمع الريفي

وإعادة النظر في ملكية الأراضي الزراعية من خلال عملية التأميم للأراضي الزراعية التي كانت خاضعة لنظام التسيير الذاتي وكذا تأميم الملكيات الخاصة ، كما أن الحكومة وضعت برنامجا لبناء القرى الاشتراكية وذلك لتحديث الريف الجزائري ليساير التغييرات التي تحدث على مستوى داخلي وخارجي بالإضافة إلى تامين النشاط الزراعي والرعي، ومر تطبيق الثورة الزراعية بالمراحل التالية:

❖ المرحلة الأولى من 17 يونيو 1972 إلى 30 أبريل 1973 .

❖ المرحلة الثانية وهي المرحلة التي تم فيها إنشاء 312 تعاونية تحضيرية و793 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك وإنشاء 1364 تعاونية زراعية للإنتاج على مساحة تقدر ب 788 ألف هكتار والتي استفاد منها 50 ألف متعاون ليصل عددها 1974 إلى 1748 موزعة على 53.674 عائلة على مساحة 788.284 هكتار.

❖ المرحلة الثالثة والتي بدأ تطبيقها في 08 نوفمبر 1975 وتم فيها تنظيم القطاع الرعي وتربية الماشية وتحسين المستوى المعيشي لمربي الماشية وصغار الرعاة.

وبالنسبة للسكن الريفي فتشير الإحصائيات أن عدد السكنات الريفية التي تم إنجازها في الفترة الممتدة من 1967 إلى سنة 1969 بلغ عددها 2373 سكن بتكلفة تقدر ب 125 مليون دينار خلال المخطط الثلاثي الأول وكان تمويل إنجازها على عاتق الخزينة العمومية بنسبة 100% ، و المخطط الرباعي الأول (1970 - 1974) يعد البداية الفعلية للحركة التنموية في الجزائر في كافة المجالات وعلى كل المستويات للنهوض بالمجتمع الجزائري، بتخصيص مبلغ 305 مليون دينار جزائرية لإنجاز 40000 سكن ونظرا لكثافة البرامج التنموية المسطرة وتعددتها فالخزينة العمومية لوحدها لم يكن بمقدورها تغطية نفقات إنجاز السكن بصفة عامة والريفي بصفة خاصة، فصارت تساهم بنسبة 50% لمدة 30 سنة بمعدل فائدة 1% والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يساهم بنسبة 50% لمدة 20 سنة بمعدل فائدة 4.75 % وفي المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) ارتفعت نسبة مساهمة الخزينة العمومية في تمويل البرامج السكنية إلى 75% لمدة 40 سنة والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، أصبح يساهم بنسبة 25 % لمدة 20 سنة وبمعدل 4.75 % وقد تم إنجاز 24 ألف سكن فقط وذلك في إطار مشروع ألف قرية والذي لم ينجز منه سوى 34 قرية في أواخر سنة 1976 ، لتنجز سنة 1979 إلى 131 قرية تتوفر على جميع متطلبات الحياة من خدمات صحية وتعليمية وإدارية وبريدية وصرف صحي والتزود بالماء الشروب والربط بالكهرباء .⁸

ولكن ما يؤخذ على مشروع القرية الاشتراكية هي عدم تطابقها مع مواصفات المجتمع الريفي الجزائري خاصة فيما تعلق بطبيعة العائلة التي تتسم بالتوسع والامتداد والزواج المبكر وكثرة المواليد ويضاف إليها طبيعة النشاط الممارس أو في الريف . وبالتالي فهي تتطلب وضع تصاميم هندسية تراعي هذا البناء العائلي الذي من حيث عدد الغرف والطبيعة

الجغرافية والمناخية للمناطق الريفية من الشمال إلى الهضاب إلى الجنوب ، و نجد أن التخطيط المركزي وتدخل الدولة في وضع خطط التنمية وتمويلها قيد المبادرة الفردية بسبب التوجه الإيديولوجي الاشتراكي آنذاك، و تطبيق الثورة الزراعية واجهته عدة عراقيل وصعوبات انعكست سلبا على سياسة التنمية الوطنية عموما والتنمية الريفية خاصة فالمبادئ التي قامت عليها هذه الثورة كالأرض لمن يخدمها بقيت مجرد شعارات، كما أنها افتقدت للصرامة من حيث التنفيذ والمتابعة والرقابة، مما أنجر عنه تعرض الوحدات الإنتاجية والتعاونيات للخسارة والإفلاس ، وانتشار تصرفات وسلوكات سلبية في أوساط العمال كالرشوة والاختلاس وسوء التسيير وخدمة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، مما جعل الريف يعاني من حدة الفقر الريفي وارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدينة. وتم وضع التعاونيات والوحدات الإنتاجية تحت وصاية البنك ، وأدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد بالنسبة للمواد الغذائية خاصة مادة القمح ، وبالتالي فلا التسيير الذاتي ولا الثورة الزراعية ساهما في الحد من ظاهرة الهجرة الريفية ولا في تنمية الريف ، فهذا التوجه الاشتراكي منح أفضلية كبيرة للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، مما أنعكس بالسلب على المستوى المعيشي في الريف. وكذلك محدودية المستوى المعرفي للمجتمع الريفي وعدم تقبله للأفكار الاشتراكية التي لا تتفق مع عاداته وتقاليده المرتبطة بالعائلة الكبيرة والعامل الديني، فهو لم يكن جاهزا ذهنيا وفكريا ومعرفيا لتقبل الأفكار التي طرح التوجه الاشتراكي.

مما دفع بالسلطة القائمة في تلك الفترة إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع الفلاحي جعله يساير ويواكب التغييرات التي بدأ يعرفها العالم في مطلع الثمانينات وأواخر التسعينات لتحقيق الأمن الغذائي والتحرر من التبعية الاقتصادية.

ثالثا :: مرحلة الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1979-1999):

وفيها الوضع لم يتغير بالرغم من إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة منذ 1982 وهذا يتجلى من خلال فشل السياسات التي اتبعتها الدولة آنذاك ومن بينها:

أ- السياسة الاستثمارية والتي أعطيت فيها الأولوية للصناعة على حساب الزراعة، بالإضافة إلى تهميش الريف وحرمانه من المشاريع والبرامج الاستثمارية التي تنعشه وتحركه، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نظرا لقلّة فرص العمل والتغطية الصحية والاجتماعية.

ب- السياسة التسعيرية والتي تعني تغطية فارق السعر بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي تنتجها المستثمرات الفلاحية ودعم أسعار المعدات والآلات الفلاحية المستوردة من الخارج، فكان ذلك على عاتق الخزينة العمومية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. كما أدى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 حيث وصل سعر البرميل إلى 21.7 دولار تسبب في أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ، وتزامن ذلك مع ارتفاع فاتورة الغذاء في السوق العالمية⁹. وهذه الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تعطيل سير أهم المشاريع التنموية في تلك الفترة كما أن المؤسسات الاقتصادية المنتجة أصابها شلل تام أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال، وارتفاع المديونية الخارجية بسبب الاعتماد

في تغطية الطلب الوطني من المواد الأساسية خاصة الغذائية على الاستيراد. ولتدارك الوضع عملت الحكومة على إعادة تنظيم وهيكلية المستثمرات الفلاحية الكبرى لتسريع وتيرة الإنتاج الفلاحي الذي عرف ركودا كبيرا نظرا لضعف التمويل وسوء التخطيط والتسيير حيث تم تحويل المستثمرات الاشتراكية إلى مستثمرات فردية وجماعية، ومنح حق الانتفاع الدائم على الأراضي في إطار قانون 87-19¹⁰، كما تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها، وكان الهدف منه هو تنظيم المستثمرات الفلاحية عوض المزارع الاشتراكية تحقيق استغلال أمثل للأراضي الفلاحية مع العمل على تنظيمها قانونيا وإداريا قصد إشباع الحاجيات الأساسية للمواطن وتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي مع تفعيل مبدأ اللامركزية في التسيير من خلال هياكل الدعم والمساندة للترقية الفلاحية ولكن مع بداية التسعينات وبالانتقال من فترة الأحادية والتوجه الاشتراكي إلى نظام تعددي بعد تبني دستور 1989، والتوجه إلى اقتصاد السوق، وجدت الجزائر نفسها تحت طائلة المديونية وتحت رحمة صندوق النقد الدولي من جهة، وتدهور الوضع الأمني من جهة أخرى مع فشل سياسة التعديل الهيكلي للقطاع الفلاحي الذي ارتكز في المناطق الريفية وارتفاع في نسبة الهجرة الريفية والفقر الريفي وبالرغم من إنجاز ما يقارب 215009 سكن ريفي من الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 2000 وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول¹¹ التالي:

السنوات	عدد السكنات الريفية المنجزة
1995	48087
1996	32523
1997	26751
1998	33946
1999	39209
2000	34493
المجموع	215009

ولكن تدهور الوضع الأمني، أدى إلى عدم استغلال هذه السكنات، وشغورها بسبب هجرة أصحابها، مما عرضها للإهمال والتخريب. ومع بداية استتباب الأمن عملت الدولة على وضع مجموعة برامج وخطط قصد رد الاعتبار للريف الجزائري حيث تبنت المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي توسع ليشمل الريف وأصبح يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

رابعا : مرحلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

حيث بدأ في سنة 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، وهو عبارة عن برنامج طموح هدفه تنويع وتكثيف مجالات الاستثمار الفلاحي وتنظيمها ودعمها بالآليات القانونية

والمالية والبشرية اللازمة لها قصد تحسين بصفة سريعة من دور القطاع الفلاحي في مساهمته في تلبية وتغطية الاحتياجات الغذائية للبلاد¹² والتعريف بأهمية الاستثمار في خلق مناصب الشغل والتخلص من البطالة وتحسين نوعية و جودة المنتج الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، والتخلص من التبعية الغذائية وتنميين المنتج المحلي والوطني، فما هي أهم البرامج التي تضمنها؟ عملت الجهات الوصية على مختلف مستوياتها على تبني سياسة التوجيه والإرشاد و شمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية البرامج التالية¹³:

(1) البرامج الخاصة بتطوير وتأهيل المستثمرات الفلاحية ودعمها بالتكنولوجيات الحديثة و تربية المواشي وهي تشمل:

- ❖ برنامج تكييف أنظمة الإنتاج حسب خصوصية كل منطقة وحسب نوعية التربة.
- ❖ برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية في مختلف الشعب للمحافظة على الموارد الوراثية للبذور والشتلات لتحسين نوعية المنتج والذي يغطي الطلب الوطني وينافس باقي المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية.
- ❖ برنامج تنميين الإنتاج الفلاحية وذلك عبر مختل المراحل التي يمر بها من تكييف إلى تحويل إلى تخزين فتسويق.
- ❖ برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من حيث التكوين والتأطير الذي يتم وفق أسس حديثة متطورة خاصة لدى فئة الشباب الذي يمارس النشاط الفلاحي.

(2) البرامج التي تهدف إلى المحافظة على الطبيعة وحماية التربة وهي تشمل:

- ❖ البرنامج الوطني للتشجير من خلال تنوع أصناف الأشجار خاصة المثمرة منها مثل أشجار الزيتون والتين والمشمش والتفاح و الأصناف الغير مثمرة لحماية الثروة الغابية التي تعرضت للإهمال والتصحر بسبب غياب وسائل الرقابة الردعية مع الأخذ في الحسبان خصوصية كل منطقة من حيث المناخ والتضاريس ونوعية التربة.
- ❖ برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب لتشجيع الفلاحة الصحراوية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال إنتاج الحبوب كالقمح وإنتاج الطماطم الصناعية في أدرار وبسكرة ووادي سوف ، للتخلص من التبعية الغذائية، وخلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي لسكان الجنوب.
- ❖ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لضمان استغلال عقلائي للعقار الفلاحي خلال مدة معينة مع المحافظة على نوعية التربة وحمايتها من التصحر و الانجراف وزيادة مساحة الأراضي الخصبة وتوفير موارد الري بشكل عقلائي، وتثبيت السكان في مناطقهم الريفية بتوفير مناصب شغل خاصة لهذه المناطق، وفي هذا الإطار تم برمجة 120 مشروعا في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية لفائدة سكان الريف وفئة الشباب المتخرجين من المعاهد الفلاحية المتخصصة بهدف استصلاح مساحة تقدر بـ 137000 هكتار وقد تم وضع مشاريع الامتياز تحت وصاية العامة للامتياز GCA وبالتنسيق مع مديريات المصالح الفلاحية والولايات المعنية .
- ❖ برنامج تطوير مناطق الرعي ومناطق الهضاب العليا، وحماية السهوب لتوفير العلف وحماية مادة الحلفاء وإنشاء مناطق إنتاج تخفف من معاناة السكان نتيجة تنقلهم بحثا عن مراعي في مناطق الشمال، وتطبيق مشروع تثبيت

المروج الصغيرة . برنامج حماية وصيانة وتطوير الواحات والمحافظة على الواحات من التصحر ، و حماية واحات النخيل التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ، لما توفره من مداخيل من العملة الصعبة جراء عملية التصدير إلى الخارج و توفير مناصب شغل قارة ودائمة لأبناء الجنوب . مع تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتقديم التسهيلات الإدارية والمالية اللازمة وتحفيز المستثمرين وتوسيع المساحات الزراعية، واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال التلقيح الاصطناعي لتوفير نوعية ذات جودة عالية من الثمر وتوفر الطاقة الكهربائية والشمسية اللازمة لأشغال الري والسقي .

و للتكفل الفعلي بعالم الريف والإحاطة بمختلف مشاكله واحتياجاته تم توسيع هذا المخطط وأصبح يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **PNDAR**، وفي هذا السياق تم إنشاء دائرة وزارية تعرف بالوزرة المنتدبة للتنمية الريفية لوضع تصور ورؤيا إستراتيجية لتحقيق التنمية الريفية في إطار متكامل ومتناسق. كما تم تحديد أهم المحاور التي تبنى عليها التنمية الريفية وهي على النحو التالي:

- أ- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم الريفية ، للتخلص من النظرية القطاعية أو الأحادية لعملية التنمية الريفية والذي ظلت مقتصرة لمدة على القطاع الفلاحي ومتجاهلة باقي الجوانب الأخرى والمرتبطة بالإنسان في حد ذاته باعتباره يؤثر ويتأثر بالتنمية الريفية وهو الطرف الفاعل فيها والمستفيد من نتائجها .
- ب- دعم وتنويع النشاطات الاقتصادية المنتجة والمبدعة والتي لها قيمة فنية، تساهم في تحسين الدخل الفردي للمواطن الريفي ، وتبعث في الوسط الريفي الديناميكية والفعالية، وتدعم الميزة التنافسية بين أفراد المجتمع الريفي لتقديم الأجد والأفضل في المجال الاقتصادي .
- ج- العمل على تامين موارد وثروات الإقليم واستغلالها استغلالا عقلانيا للمحافظة عليها و المحافظة على التوازن البيئي وتجانب كل مظاهر التلوث البيئي .
- ح- العمل على الجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإدارية وتنسيق الأعمال والبرامج التنموية قصد تحسين الإطار المعيشي لسكان الريف .

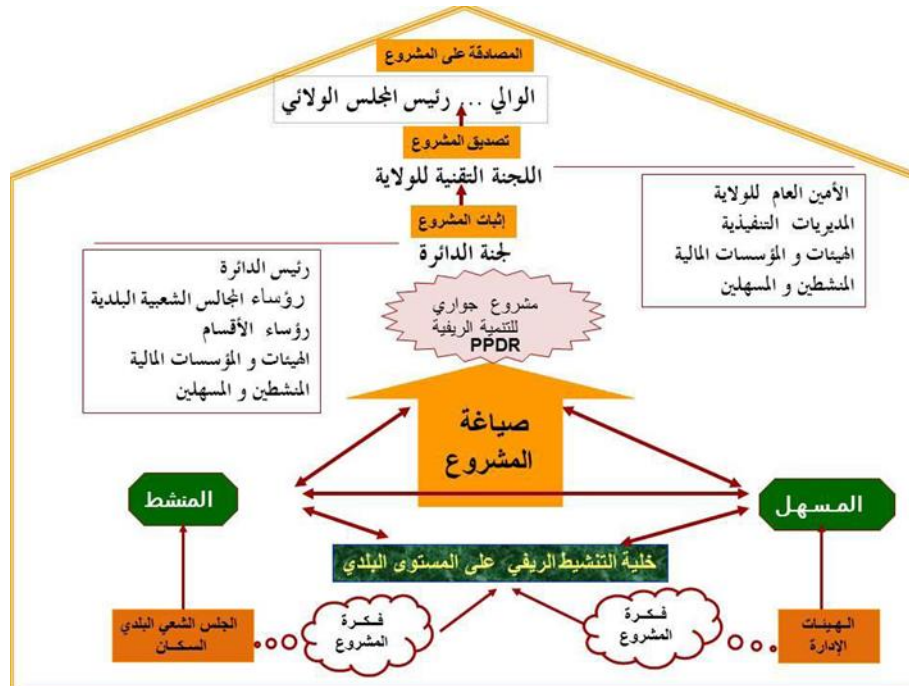
وما تجدر الإشارة إليه تم صياغة وبلورة إستراتيجية التنمية الريفية انطلاقا من المعايير الأربعة التالية:

- 1- المعايير الأولى مرتبطة بتزايد عدد سكان الريف ونسبة 70% شباب تقل أعمارهم عن 30 سنة، مما يتطلب وضع رؤيا وتصور يجعل هذا التزايد لا يؤثر على النسيج العمراني للمدن من خلال إنشاء مناطق ريفية مهيأة ومزودة بكافة المرافق الضرورية وإنشاء أقطاب نشاطات ريفية تضمن الاستقرار وعدم النزوح أو الهجرة.
- 2- المعايير الثانية مرتبطة بمؤشر التنمية الريفية المستدامة الذي ارتفع من 0.31% في سنة 1998 إلى 0.58% في سنة 2005.

3- المعايينة الثالثة تتعلق بحاجة الريف إلى توفير مناصب شغل دائمة بهدف التخلص من الأعمال الموسمية المتقطعة والغير منتظمة، خاصة أن نسبة الشباب هي الأكثر من خلال إطلاق مشاريع استثمارية توفر مناصب شغل. المعايينة الرابعة، وتتمثل في وجود إختلالات في التنمية بين مختلف الأقاليم الريفية من حيث عدد المشاريع الموجهة والإعتمادات المالية المخصصة لها، ووجود نظرة أحادية للتنمية الريفية وذلك بالتركيز على الجانب الاقتصادي المرتبط بالقطاع الفلاحي وعدم الاهتمام بباقي الجوانب المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم وإمدادات الكهرباء والماء وشبكات الصرف الصحي وهي التي تعكس مؤشرات التنمية الريفية¹⁴.

وقد تم إطلاق مشروع التنمية الريفية المندمجة أو المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة¹⁵، الذي يعنى بالمناطق الريفية. وهو عبارة عن أداة تدخل متميزة في المنطقة الريفية مبني على أساس مسعى تساهمي يشجع الاندماج من القاعدة، يدخل في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والهدف منه بعث المجال الريفي من خلال سياسة التجديد الريفي، وهذه السياسة قائمة على إشراك الفاعلين الحقيقيين في عملية التنمية الريفية وهم سكان الريف والمنتخبين المحليين والهيئات الإدارية الوصية التي تتشكل من الولاية ورؤساء الدوائر ومديريات المصالح الفلاحية وفروعها وخلايا التنشيط الريفي وكذلك المؤسسات البنكية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأجهزة الرقابة المالية". والمخطط التالي يوضح لنا المراحل التي يمر بها المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة¹⁶، وعليه فسياسة التجديد الريفي، تهدف إلى عصنة القرى والقصور، وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي حسب خصوصية كل وسط وحسب مقوماته الطبيعية وقدراته البشرية، وإرثه التراثي، وهي تقوم على الركائز التالية¹⁷:

والمخطط يوضح لنا الإطار المرجعي لمراحل المشروع الجوّاري للتنمية الريفية¹⁸



- 1- لا توجد أقاليم بلا مستقبل وتوجد فقط أقاليم بلا مشاريع أي أن الوسط الريفي يمكن تغيير نمط الحياة فيه إذا ما طبقت خطط محكمة واضحة المعالم والأهداف، وتتطلب إرادة حقيقية وقرار شجاع وحكيم، يجمع بين المادة والإنسان في مكان وزمان محددين.
 - 2- ضرورة مراعاة الاستدامة في وضع مختلف برامج التنمية الريفية المندجة مما يضمن حقوق الأجيال اللاحقة، في جو من التعاون والتضامن والتنسيق والثقة بين المؤسسات الفاعلة والمتدخلة، في مسار العملية التنموية، بالإضافة إلى تشجيع القدرات والطاقات المحلية على الابتكار الذي يحمي البيئة ولا يهددها.
 - 3- ضرورة تحسيس المواطن الريفي بدوره في العملية التنموية لكونه فاعل ومستفيد منها و بإقناعه بمدى فعالية التنمية الريفية بفضل مشاركته في الاقتراح والمبادرة، والتخطيط والتعاون والتضامن .
 - 4- يجب التكفل الجيد والعقلاني بالإقليم الريفي من حيث خصوصيته الطبيعية ونوعية بنائه الاجتماعي وطبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة فيه بغرض تطويرها وتنويعها.
 - 5- التخلص من الوسائل التقليدية في الإنتاج وإدخال التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال الإنتاج والاتصال، وتبادل الخبرات وتعزيز دور التوعية والتوجيه والإرشاد والإعلام و الانفتاح على العالم الخارجي وفق ما يخدم مصلحة الإقليم.
 - 6- ضرورة التخلص من ثقافة الاتكال على المركز في مختلف الخدمات والمبادرات واعتماد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار والتخطيط والتمويل وتفعيل المشاركة للمنتخبين المحليين والموظفين والمواطنين.
- وقد تدعمت سياسة التجديد الريفي بآليات قانونية وذلك ابتداء من سنة 2008 وذلك بعد صدور القانون رقم 08 - 16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 هـ الموافق لـ 03 غشت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي الذي حددت فيه المحاور الكبرى للتنمية الفلاحية والريفية والتي تتمثل في المحاور التالية¹⁹:
- (1) أدوات التوجيه الفلاحي، والتي تشمل مخططات التوجيه الفلاحي ومخططات و برامج التنمية الريفية وأدوات التأطير العقاري للتحكم في العقار الفلاحي وتنظيمه وعدم التلاعب به واستغلاله استغلالا عقلانيا في نشاطه الأصلي دون تغييره وتشجيع نظام الاستغلال عن طريق الامتياز .
 - (2) محور متعلق بكيفيات وشروط استغلال المراعي وتهيتها والحفاظة عليها وحمايتها من كل أشكال التعرية والتصحر والعمل على تجديدها بصفة دورية.
 - (3) محور يتعلق بالتدابير الهيكلية الخاصة بالإنتاج الفلاحي لثمينه وترقيته لتغطية الطلب الوطني على الغذائي ودخول المنافسة في الأسواق العالمية وفق معايير الجودة العالية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي .
- كما أكد على أهمية الثروة الحيوانية، وحماية الصحة الحيوانية والنباتية لتحقيق الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي، مع تفعيل دور المخابر والبيطرة في عمليات المعاينة والمراقبة مع استخدام التكنولوجيات الحديثة

بالإضافة إلى ضبط المنتجات الفلاحية والتحكم فيها وتنظيمها، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وحماية مداخيل الفلاحين، والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك وتسقيف الأسعار بما يخدم المنتج والمستهلك والعمل تحفيز الفلاحين ومنحهم إعفاءات ضريبية وتسهيل عمليات النقل والتخزين والتسويق، وتأمين المستثمرين من الأخطار والكوارث التي قد تهدد نشاطهم أو منتجاتهم، وتقديم التعويضات، وكذلك الاهتمام بالتأطير والتكوين والإرشاد الفلاحي، في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية وتعزيز دور أجهزة الرقابة على مختلف المستويات، و تنظيم المستثمرات والتعاونيات وفق التشريعات والنظم المعمول بها، وتنظيم النشاط المهني للفلاحين من خلال الجمعيات والتعاونيات والغرف الفلاحية و التعاضديات.

4) محور يتعلق بمصادر التمويل التي حددها المشرع في الدعم المالي للدولة المتمثل في المخصصات المالية الموجهة للصناديق التي والقروض البنكية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وقد حددت تعليمية رئيس الحكومة أهم المشاريع التي يتضمنها التجديد الريفي بصورة جماعية أو فردية فالجماعية شملت ما يلي:

1- بناء 394.238 سكن ريفي في إطار المخطط الخماسي 2009/2005 و 40.593 في إطار برنامج الجنوب و 63.300 في إطار برنامج الهضاب²⁰.

2- إنجاز قاعات العلاج، وإنجاز ملاعب رياضية جوارية وتوصيل الكهرباء الريفية و الفلاحية وشق الطرق وفتح المسالك الريفية.

أما الفردية فتتمثل في: إنجاز الآبار، وغرس الأشجار المثمرة وتهيئة منابع المائية وتربية الأغنام والأبقار والدواجن والنحل وإنشاء وتأسيس وحدات للصناعات الغذائية والتكفل بالصناعات التقليدية وترقية المرأة الريفية وإدماجها في العملية التنموية وإنشاء وحدات لتجميع الحليب والمبنيات، وتنفيذ برنامج التجديد الريفي مر بمرحلتين ابتداء من سنة 2007 والتي عرفت بالمرحلة النموذجية وفي سنة 2008 بدأت عملية الترسيع ليوسع ابتداء من سنة 2009، ففي المرحلة التحضيرية والنموذجية سمح بتجسيد 2323 مشروعا جواريا استفادت منه 277.634 أسرة على مستوى 2654 قرية تابعة لـ 872 بلدية حيث تم استحداث مناصب شغل وصل عددها إلى 98.265 منصب²¹. ولعل الشيء المهم الذي تغير في هذه المرحلة هو الانتقال من التنمية الفلاحية المرتبطة بممارسة النشاط الزراعي إلى التنمية الريفية المندجة مع إدراج الاستدامة في مختلف البرامج التنموية من أجل ضمان مستقبل الأجيال اللاحقة. وقد خصص غلاف مالي يقدر بـ 1000 مليار دينار جزائري خلال المخطط الخماسي 2010/ 2014 من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي بمعدل 230 مليار دينار جزائري لكل سنة، موزعة على النحو التالي: 42 مليار لسياسة التجديد الريفي و أي بنسبة 18% و 160 مليار لسياسة الدعم الفلاحي و 28 مليار لتقوية القدرات البشرية بنسبة 13%²². أما بالنسبة للتمويل الدولي فقد استفادت الجزائر من قروض ومنح مالية من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD بقيمة 65.558 مليون دولار لتمويل خمسة مشاريع لفائدة الشباب²³، وذلك من

خلال التركيز على زيادة الفرص المتاحة لفقراء الريف للحصول على التمويل الريفي والتصدي لمشكلة البطالة المنتشرة بين شباب المناطق الريفية وتحسين إدارة واستغلال الأراضي والموارد المائية ، والحد من التعرض للتغيرات المناخية التي من نتائجها الجفاف والتصحر وانجراف التربة وربط صغار منتجي المحاصيل غير التقليدية بالأسواق المحلية والدولية.

وما يمكن قوله عن التنمية الريفية في الجزائر هو أنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من تضافر وتكاتف الجهود لتحقيق أهدافها المرجوة ألا وهي خدمة الإنسان بالدرجة الأولى لأنه يعد محور العملية التنموية وجوهرها بصفته طرف فاعل يؤثر فيها ويتأثر وهي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والمرتبط كما رأينا بنسبة كبيرة بالنشاط الزراعي وقضية تحقيق الأمن الغذائي بل تعداه إلى الجوانب السياسية والإدارية والبيئية والاجتماعية والثقافية، كما أن العامل التمويلي فهو بحاجة إلى ضرورة تنويعه وتحديد مصادره على مستوى محلي بتوفير موارد محلية غير مرتبطة بالتمويل المركزي الذي يتسم بطابع السنوية وصعوبة الإجراءات الإدارية وتسلسلها مما يعطل عملية سير مختلف برامج التنمية الريفية ويقيد من تدخل الوحدات المحلية فيها مما يساهم في إضعاف اللامركزية ويحد من المشاركة المحلية الفاعلة والمؤثرة بمعناها الواسع ويدعم المشاركة الصورية التي تخدم أطرافا وجهات معينة على حساب الغالبية ، وحسبما توصلنا إليه فضعف الموارد المحلية للبلديات وعجزها هو الذي فرض ضرورة تدخل السلطة المركزية وتحكمها في تمويل التنمية الريفية عن طريق الصناديق المتخصصة ، بل تعدته إلى درجة وضع واقتراح المشاريع والبرامج دون إشراك واستشارة سكان الريف والمنتخبين المحليين ، باعتبارهم الفاعلين الحقيقيين.

المراجع المعتمدة:

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 2010،
- 2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي ، 2012، ص www.mddr.gov.dz.
- 3--عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا.
- 4- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر 1666 .
- 5- يوسف نوال ،(واقع وآثار برامج دعم التنمية الريفية برنامج دعم المرأة الريفية نموذجاً)،مذكرة ماجستير علم اجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010.
- 6- غربي فوزية، (الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
- 7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، السودان ، 2009.
- 8- السويدي مُحمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- 9-القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1987/11/08 والمتضمن لكيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- 10- مجلة دفاتر اقتصادية العدد السادس السنة الرابعة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة زيان عاشور، مارس 2013.
- 11-الجزائر،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي ،2012،ص03.
- 12- الجزائر،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مارس 2000.
- 13- الجزائر،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية القانون رقم 08 . 16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 هـ الموافق ل 03 غشت 2008 ، يتضمن قانون التوجيه الفلاحي.
- 14- الهادي قطش ، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى ، الجزائر.
- 15- رئيس الحكومة، تعليمة رقم 01 مؤرخة في 27 جانفي 2008 ،المتعلقة ببرنامج التجديد الريفي 2008/2007.
- 16- الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي والريفي،عرض وآفاق،ماي 2012.
- 17-إيفاد وجامعة الدول العربية، العمل معا في البلدان العربية،www.ifad.org.
- 18-www.minagri.dz.

الهوامش

- 1 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 2010، ص 30، ص 35.
- 2 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، ص www.mddr.gov.dz.
- 3 - عزام البلادي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1631، ص 22.
- 4 - رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر 1666، ص 11.
- 5 - نوال يوسف، المرجع السابق ص 79.
- 6 - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، 2008، ص 105.
- 7 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، السودان، 2009، ص 6.
- 8 - محمد السويدي، المرجع السابق، ص 109.
- 9 - فوزية غربي، المرجع السابق، ص 101.
- 10 - القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1987/11/08 والمتضمن لكيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية الخاصة وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- 11 - مجلة دفاتر إقتصادية العدد السادس السنة الرابعة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة زيان عاشور، مارس 2013، ص 38.
- 12 - الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، ص 03.
- 13 - الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مارس 2000، ص 10.
- 14 - وكالة الأنباء الجزائرية، لقاء مع الرئيس بوتفليقة في 2006/09/17.
- 15 - الجزائر، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، أداة بيداغوجية للمشروع الجوّاري للتنمية الريفية، 2007، ص 11.
- 16 - وهو مأخوذ من الموقع الإلكتروني www.minagri.dz الخاص بمسار التجديد الريفي ص 16.
- 17 - الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، أداة بيداغوجية لشرح سياسة التجديد الريفي، 2007، www.minagri.dz.
- 18 - مأخوذ عن المطبوعة الخاصة بمسار التجديد الريفي www.minagri.dz ص 12.
- 19 - الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، القانون رقم 08. 16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 هـ الموافق ل 03 غشت 2008، يتضمن قانون التوجيه الفلاحي.
- 20 - الهادي قطش، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى، الجزائر.
- 21 - رئيس الحكومة، تعليمية رقم 01 مؤرخة في 27 جانفي 2008، المتعلقة ببرنامج التجديد الريفي 2008/2007.
- 22 - الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012، ص 28.
- 23 - إيفاد وجامعة الدول العربية، العمل معا في البلدان العربية، www.ifad.org.